

العدد ٣٦ / ٢٠١١

عقد اتفاقية التعاون المشترك (لتنفيذ مشروع المدارس مشتركا) التاريخ: ١٠/٥/٢٠١١

عقد هذا الإتفاق في اليوم في شهر لسنة ٢٠١١ بين الطرفين أدناه .

الطرف الأول :- الشركة العامة للتصاميم والإستشارات الصناعية ويمثلها المدير العام وكالة السيد علي شافي الحياني إضافة لوظيفته .

العنوان : العراق - بغداد - شارع النضال - وزارة الصناعة والمعادن

الطرف الثاني :- شركة تارماش التركية يمثلها مديرها المفوض السيد عبد الكريم سلمان حبوب .

العنوان : Ostim Organize Sanayi Bolgesi Ari Kooperatifi 4.Etap 689 Sokak

No:91 Ostim Yenimahalle Ankara

استناداً لاتفاقية التعاون المشترك المبرمة بين الطرفين والمقتربة بموافقة وزارة الصناعة والمعادن / الدائرة الإقتصادية بكتابها المرقم ٢٩٠٣٩ في ٢٠١١/٦/٦ والمعدلة بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٨ بموجب كتاب د. الإقتصادية المرقم ١٧١ في ٢٠١٢/١٠/٢ أتفق الطرفان على ما يلي :-

البند الأول / موضوع العقد .

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ اعمال هدم المدارس الطينية وغير النظامية وإعادة إنشاء مدارس سعة (٩) صف عدد (١٢٧) مدرسة بأسلوب البناء التقليدي موزعة ضمن مجموعة المنطقة الجنوبية في المحافظات ((البصرة (١) مدرسة ، المثنى (١٥) مدرسة ، ذي قار (١٠٦) مدرسة ، ميسان (٥) مدارس)) وفقاً لجداول الكميات والأسعار والمواصفات الفنية والشروط الخاصة بالمقاوله والشروط العامة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية التي تعتبر جزء لا يتجزء من العقد .

البند الثاني / مبلغ العقد وشروط الدفع .

١. يكون المبلغ الإجمالي للعقد ٦٥,٢٥٥,٩٤٠,٠٠٠ دينار عراقي (فقط خمسة وستون مليار ومائتان وخمسة وخمسون مليون وتسعمائة وأربعون الف دينار عراقي لا غير) .
٢. تدفع مستحقات الطرف الثاني نقداً وبالدينار العراقي عن الأعمال المنجزة بموجب الذرعة وفقاً للشروط العامة لمقاولات أعمال الهندسة المدنية .
٣. يستقطع المبالغ أدناه من قيمة كل سلفة .
 - أ. مبلغ بنسبة (٣,٣ %) لأغراض الضريبة تطلق بعد تقديم الطرف الثاني براءة ذمة من الضريبة أو عدم شموله بالضريبة .
 - ب. مبلغ بنسبة (١٠ %) على ان لا يزيد عن ٥% من المبلغ الاجمالي للعقد لأغراض الصيانة تطلق (٢,٥ %) عند الإستلام الأولي و (٢,٥ %) عند الإستلام النهائي .

تكون مدة المقاول (٩) أشهر تبدأ من تاريخ بدء سريان المدة من الجهة المستفيدة (وزارة التربية) على الطرف الأول .

البند الرابع / التزامات الطرف الثاني .

- ١ . يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أعمال هذا العقد وبموجب التفاصيل والمواصفات الفنية المتعاقد عليها وخلال المدة المثبتة بهذا العقد .
- ٢ . توفير فريق عمل من الكوادر الهندسية والفنية والادارية من ذوي الخبرة والإختصاص بهذا المجال ومسؤول عن تنفيذ ما ورد بأعمال هذا العقد مع تهيئة وتوفير كافة مستلزمات العمل من مواد وعدد ومعدات وآليات وكل ما يحتاجه الموقع لتنفيذ أعمال هذا العقد .
- ٣ . يتحمل المسؤولية عن الاضرار التي تلحق به وبمستخديه وبممتلكاته وموجوداته أو التي تحدث بالمشروع أو بالأعمال أو بالغير ابتداءً من تاريخ نفاذ العقد ولغاية إنجازه وتسلم العمل استلاماً نهائياً من قبل الجهة المستفيدة (وزارة التربية) وبموجب شروط المقاول لأعمال الهندسة المدنية والتعليمات النافذة .
- ٤ . الحصول على جميع الرخص الخاصة بالعمل من الجهة المستفيدة أو الجهات الخارجية الأخرى على ان تعتبر الفترة التي تستغرق لحصول الموافقات ضمن مدة العقد ولا يمنح عنها أي مدة إضافية وبالتعاون مع الطرف الأول .
- ٥ . تقديم شهادة منشأ لكافة المواد المستوردة من الجهات المختصة في بلد المنشأ مع خضوعها لأجراء الفحص من قبل الشركتين المعتمدتين (SGS) السويسرية أو (BUREAU VERITS) الفرنسية لفحص البضائع الواردة إلى العراق .
- ٦ . يتحمل كلفة ومصاريف التأمين الهندسي .
- ٧ . يلتزم بتنفيذ فقرات هذا العقد مباشرة ولا يجوز له التنازل عنها لمقاول آخر أو التعاقد معه من الباطن لتنفيذ أي جزء من الأعمال إلا بعد استحصال موافقة الطرف الأول التحريرية .
- ٨ . دفع الغرامة المالية التي يحددها الطرف الأول في حالة إخفائه أي معلومات ضرورية يتم اكتشافها من قبل الطرف الأول فيما بعد .
- ٩ . القيام بأعمال الصيانة ولمدة (٣٦٠) يوماً تبدأ من تاريخ صدور شهادة الإستلام الأولى من الجهة المستفيدة (وزارة التربية) .
- ١٠ . يتحمل كلفة إجراء اي فحص (تحت الحمولة أو الفحص الذي يستهدف التأكد من ملائمة تصميم أي عمل منجز كلاً أو جزءً للأغراض التي صمم من أجلها) وفحوصات التربة مع إجراء التعديلات على تصاميم الأسس وفقاً لنتائج الفحص والأحمال المسطرة على ان يكون من خلال مكتب إستشاري حكومي وبإشراف مهندسي الأبنية المدرسية .

١١. توفير مستلزمات السلامة المهنية .
١٢. توفير السكن والنقل والطعام لمنتسبي الطرف الاول ودائرة المهندس المقيم .
١٣. تقديم الضمانات القانونية بموجب الضوابط والتعليمات النافذة .
١٤. القيام بالتحضيرات الموقعية وتشمل (نصب كرفانات العمل والسكن ، توفير سيارات العمل والنقل ، توفير خدمات الماء والكهرباء لجميع المواقع ، انشاء دائرة المهندس المقيم) .

البند الخامس / التزامات الطرف الأول .

١. تسديد مستحقات الطرف الثاني المالية وحسب أسلوب العقد .
٢. إستلام الأعمال المنجزة وإصدار شهادات الإستلام .

البند السادس / الغرامات التأخيرية .

١. يتحمل الطرف الثاني غرامة تأخيرية بموجب المعادلة ادناه عن أيام التأخير في تنفيذ التزاماته التعاقدية .

$$\text{غرامة اليوم الواحد} = 10\% \times \frac{\text{عدد الأيام المتأخرة}}{\text{عدد الأيام المتوقعة}}$$

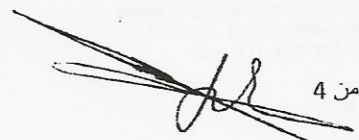
٢. لا يتجاوز الحد الأعلى لمبلغ الغرامات التأخيرية عن (١٠ %) من مبلغ العقد الكلي .

٣. في حالة تحقق احدى الحالتين اعلاه او اي حالة اخرى تدل على عجز او نكول او تلكؤ الطرف الثاني في تنفيذ التزاماته فيحق للطرف الاول اتخاذ اي من الاجراءات ادناه :-

- أ. اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالاسراع بانجاز العمل بما في ذلك تشكيل لجنة تسريع يمثل فيها الطرف الثاني للصرف على الاعمال المتبقية .
ب. سحب العمل من الطرف الثاني وتنفيذه على حسابه وفقاً لمنطوق المادة (٦٥) من شروط المقاوله لاعمال الهندسة المدنية مع تحميله كافة فروقات الاسعار والاضرار الناجمة والتبعات القانونية دون اللجوء الى المحكمة .
ج. فسخ العقد دون الرجوع للمحاكم بعد توجيه اذار وبمدة ١٤ يوم واحالة العمل الى طرف اخر مع تحميل الطرف الثاني فرق البدلين والمصاريف الاخرى و تحميلات ادارية بنسبة ٢٠ % من قيمة الالتزام المنفذ على حسابه .

البند السابع /

- في حالة حدوث ظروف طارئة أو قوة قاهرة خارجة عن إرادة الطرفين خلال مدة تنفيذ العقد فعلى الطرفين أتباع الإجراءات التالية :-



١. الإبلاغ عن ماهية الطرف الظرف الطارئ أو القوة القاهرة خلال (٤٨) ساعة لضمان إجراء لقاء مشترك بين الطرفين المتعاقدين لأيجاد حل مناسب .
٢. عند استمرار الظرف الطارئ أو القوة القاهرة لأكثر من الفترة الواردة في (١) أعلاه تعلق التزامات الطرفين بما فيها الالتزامات المالية وتضاف فيما بعد إلى مدة العقد ولا يطبق موضوع الغرامات التأخيرية الواردة بالعقد .
٣. عند استمرار الظرف الطارئ أو القوة القاهرة لمدة تزيد عن (٣٠) يوم بعد لقاء مشترك بين الطرفين ويتم إنهاء العقد رضائياً بمحضر مشترك بعد التأكد من قبل الطرفين استحالة تنفيذ العقد لأسباب خارجة عن إرادتهما أو إرادة أحدهما .
٤. لا يعتبر الوضع الأمني في العراق ظرفاً طارئاً أو قوة القاهرة .

البند الثامن / التزامات عامة .

١. يحق للطرف الثاني المطالبة بسلفة تشغيلية بنسبة (١٠ %) لقاء خطاب ضمان من مصرف عراقي معتمد .
٢. يحق للطرف الأول استحصل أي مبالغ أو ديون تترتب له بذمة الطرف الثاني بموجب قانون تحصيل الديون الحكومية رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٧ المعدل أو أي قانون يحل محله .
٣. تحل الخلافات الناشئة بين الطرفين جراء تنفيذ بنود هذا العقد رضائياً وفي حالة عدم التوصل إلى حل تلك الخلافات يتم اللجوء إلى المحاكم العراقية المختصة في بغداد ليكون قرارها حاسماً للموضوع .
٤. يكون العنوان المثبت من قبل الطرفين عنواناً للمراسلات والتبليغات .
٥. يخضع هذا العقد للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في جمهورية العراق .
٦. الأسعار ثابتة طيلة فترة سريان العقد وحتى تنفيذه كاملاً .
٧. حرر العقد في بغداد بتاريخ ٢٠١١/١٠/٥ .

سدد الطرف الثاني رسم الطابع والرسم العدلي والرسم الهندسي (بصلح) بموجب
وصل القبض المرقم ٧٣٨ في ٢٠١١/١٠/٥ الصك بصرف ٣٣٦٤٩٢٠٠٠ في ٢٠١١/١٠/٥ الصادر من طرف
البند الإسلامي

الطرف الأول

الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الصناعية
يمثلها المدير العام وكالة علي شافي الحياني
إضافة لوظيفته

الطرف الثاني

شركة تارماش التركية
يمثلها مديرها المفوض عبد الكريم
سلمان حبوب

TARMAŞ İNŞAAT OTOMOTİV MAK.ULUSLARARAST
NAK.SAN.TİC.LTD.ŞTİ.
İvedik Organize San. Bölge Arı Koop. 4. Etap
689.Sok. No: 91 Ostim / ANKARA
Ulus V.D. 413 005 4775